

تنتانتيل

عدنان حسين  
adnan.h@almadapaper.net

أمننا الفاسدة!

من مصلحتنا نحن الصحفيين أن يتزايد الإقبال على الصحف للقراءة أو حتى لمجرد الفرجة. والقرار الذي اتخذته مجلس النواب منذ أيام بتفعيل قرار سابق لرئاسته بتخصيص مبلغ ٧٣١ مليوناً و ٢٥٠ ألف دينار شهرياً لشراء الصحف والمجلات وبعض الخدمات الأخرى، يبدو قراراً في صالحنا لأنه سيزيد من عدد قرائنا بعدة مئات.

هذه الحصبة تستند إلى واقع أن أعضاء البرلمان عددهم ٣٢٥. ونفترض أن واحداً في الأقل من مساعديهم وحراسهم -وما أكثرهم- ستتاح له فرصة الإطلاع على صحف سيده النائب وإن واحداً في الأقل أيضاً من أفراد عائلة النائب ستتوفر له الفرصة ذاتها، أي أن صحفنا سيُقبل عليها من الآن فصاعداً نحو ألف قارئ جديد يومياً. هل الصورة وريدة إلى هذا الحد؟

أبداً ليست كذلك. فنوابنا نعرفهم جيداً. لدينا تجربة معهم صارت غنية الآن. أغلبهم لا يقرأ الصحف ولا المجلات ولا الكتب. ونصف الذين يقرأون إنما يقرأون كتب الأدعية والتنجيم، وربما أيضاً صحيفة واحدة تصله مجاناً، هي صحيفة حزبه.

ومن تجاربنا مع نوابنا فإن كثيراً منهم يتشارك مع مساعديه وحراسه وسواقه في روايتهم ومخصصاتهم (أخبرني وزير سابق انه حدث في العديد من المرات أن دعا نواباً إلى غداء أو عشاء في بيته، فرجاء بعضهم أن يبعث إليهم بسيارات منه وأن يعيدهم إلى بيوتهم في المنطقة الخضراء بسيارة متهمة).

لنعد الى المبلغ المخصص للصحف والمجلات والخدمات الأخرى (غير واضح ما تكون هذه الخدمات). اذا قسمنا المبلغ على عدد النواب تكون حصة النائب مليونين و ٢٥٠ ألف دينار شهرياً، أي ٧٥ ألف دينار في اليوم الواحد. ماذا يعني هذا الرقم صحفياً؟ انه يعني شراء نحو ٢٠٠ صحيفة في اليوم، فسعر النسخة الواحدة من الصحف يتراوح بين ٢٥٠ ألفاً و ٥٠٠ ألف، أو ٥٠٠ صحيفة و ٥٠ مجلة في الأقل.

أشك كثيراً في وجود عشرة من النواب الـ ٣٢٥ يقرأ أو يتصفح الواحد منهم أكثر من خمس صحف في اليوم وأكثر من مجلتين في الأسبوع.

إن ماذا يعني تخصيص مليونين و ٢٥٠ ألف دينار شهرياً لكل نائب زيادة على راتبه الشهري البالغ نحو ١٠ ملايين دينار وعلى نفقات المساعدين والحراس والسواق والمخصصات الأخرى التي تزيد عن ٣٠ مليون دينار شهرياً؟

ماذا يعني هذا غير الفساد؟

نعم ان هذا الفساد الفاقح الفاضح الذي يضرب أم المؤسسات في دولتنا. وهذا ما يفسر لماذا دولتنا غارقة حتى هامتها بالفساد وإشارة على خروجها من هذه "الوحلة". لماذا تلوم الحكومة وموظفيها على فسادهم ما دام البرلمان يُشترع للفساد ويُشرعنه؟

المالكي: سياسيون يمارسون ضغطاً على القضاة طالباني يدعو إلى احترام القضاء وصون حقوق الإنسان

بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال استقباله زعيم القائمة العراقية اياد علاوي، امس الجمعة، على أهمية احترام القضاء وسيادته وصون حقوق الإنسان وتجنيد المعتقلين "الاضطهاد والحيث"، داعياً إلى البدء بالخطوات العملية لتجاوز الخلافات السياسية، فيما قال رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي ان هناك سياسيين يمارسون ضغوطاً على القضاء، معتبراً ان السلطة التشريعية ضعيفة دون وجود قضاء قوي.

وقال جلال طالباني في بيان صدر عن مكتبه على هامش استقباله زعيم القائمة العراقية اياد علاوي والوفد المرافق له وتلقت "المدى" نسخة منه، إن اعتماد مبدأ الحوار الأضوي البناء الرامي إلى حلحلة الأزمة السياسية أمر مهم، مؤكداً على أهمية "احترام القضاء وسيادته وصون حقوق الإنسان وحقوق المعتقلين وتجنيدهم الاضطهاد والحيث".

وأضاف طالباني أن "هذا لن يتم إلا من خلال اعتماد الدستور منطلقاً لبناء دولة عصرية حضارية ناضل الجميع من أجل وضع أسسها وبناء أعمدها"، داعياً في الوقت ذاته إلى البدء بالخطوات العملية لوضع خطوط عريضة من شأنها أن تجد حلولاً مقبولة للمسائل الخلافية بين أطراف العملية السياسية".

من جانبه قال المالكي خلال كلمة القاها في الاحتفالية المركزية بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٧٩ لتأسيس نقابة المحامين، إن "القاضي يكون ضعيفاً ما لم يكن إلى جنبه ثقة الدولة وثقة نقابة المحامين وثقة جميع الشرفاء لإسلاك المتجاوزين



جانب من لقاء طالباني مع المالكي... (موقع الرئاسة)

جريمة كبرى". وجاءت تصريحات المالكي في ظل احتدام الخلافات السياسية على إقرار قانون العفو العام، حيث دعا الأمين العام لتيار الشعب علي الصجري، أول من أمس الخميس، مناسبات عدة القضاء بالخضوع للسلطة التنفيذية والعمل بشكل متسيب مع القضايا التي تخص الأطراف المعارضة للحكومة، حيث انتقدت في ١٠ أيلول للحكم بالإعدام الذي صدر ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، معتبرة إياه "مسيباً ومتوقفاً"، فيما دعت الشركاء بالعملية السياسية إلى اتخاذ مواقف تتناسب وحجم "المحنة".

بالالتزام بتنفيذ النظام الداخلي وقانون نقابة المحامين، لافتاً إلى أن "مجلس الوزراء وافق على إعادة تأهيل بنائة النقابة حتى تليق بها". وأضاف المالكي أن الحكومة "ستضع مبلغاً قليلاً من إيداع صندوق التقاعد في نقابة المحامين"، مؤكداً أنه "من دون مساعدة المحامي المنصف العادل والقاضي العادل الشجاع القوي لا يمكن للعراق أن يتقدم".

وحدراً المالكي من "فقدان الاستقرار في العملية السياسية وأساسيات بناء الدولة في حال تسييس القضاء"، معتبراً أن "إطلاق سراح سجين تحفظ عليه القضاء

في أجهزة الدولة التنفيذية أو السياسية أو التشريعية"، متهما بعض السياسيين بـ "الضغط على القضاة". وأضاف المالكي أن "القاضي لا يستطيع أن يمارس عمله مع وجود تلك الضغوطات"، مشيراً إلى أن "قضاءنا مستقل وعادل ولكن فيه شدة على السلطة التنفيذية".

وأعتبر المالكي أن "السلطة التنفيذية ضعيفة من دون وجود القضاء"، لافتاً إلى أن "الحكومة وقفت إلى جانب نقابة المحامين، وستقف معها كونها إرثاً ضخماً تاريخياً تعزز به". وأكد المالكي أنه تم "توجيه أجهزة الدولة

بعد الاستماع إلى الشهود الجنائية تؤجل جلسة الهاشمي إلى الخميس المقبل

بغداد / أمانة ستار

قررت تأجيل الجلسة إلى الخميس المقبل. وقال الشاهد الأول وأحد المتهمين في القضية رعد حمود سلوم: "أن أحد أفراد حماية الهاشمي طلب منه عمل دائرة كهربائية لأجل إعداد سيارة مفخخة كونه خريج علوم الفيزياء وهي التي تم ضبطها في قضاء المدائن وكانت السبب وراء كشف الجرائم المنسوبة للهاشمي وحمايته، ناكرا أقواله التي أدلى بها أمام اللجنة التساعية

وأحمد شوقي بهذا الشأن، في حين تناقضت أقوال الشاهد أرشد حامد زغير أثناء الجلسة عن تلك التي أدلى بها أمام اللجنة التساعية ونكر ارتباطه بالجيش الإسلامي.

من جانبه بين رئيس هيئة الدفاع عن الهاشمي مؤيد العزي لـ "المدى"، "بأن هذه القضية المرقمة (١٤٣٠ هـ ١) في القانون العراقي تعد من الأعمال التحضيرية أي

وعلاقته بالهاشمي". وبين الشاهد الثاني المتهم مروان مخيبر "أنه اتفق مع المتهم أحمد حامد والمنسوب إلى حماية الهاشمي على إعداد تلك السيارة بعد ان طلبها منهم احمد شوقي والأخير يعمل رائداً في حماية الفوج، وأوضح مخيبر في أقواله كيفية شراء السيارة نوع كيا ١١ راكب وتحدث عن مكالمات هاتفية بينه وبين أحمد قحطان

نائب شاعر يريد تقرير قصيدته خلاف حول اعتماد "مقصورة الجواهري" نشيداً وطنياً

بغداد / محمد صباح

اختلفت آراء الكتل السياسية في مجلس النواب عند القراءة الأولى لمشروع قانون النشيد الوطني، ففي حين أراد بعضهم الإبقاء على النشيد الحالي برغم عدم معرفته انه ليس عراقياً لكنه اصبر على أنها لشاعر عراقي، رأى البعض الآخر أن من الضروري تأجيل البت في الموضوع إلى وقت لاحق.

نواب آخرون توقعوا أن هذا القانون سيكون موضع نزاع داخل المجلس في جلسة إقراره لاسيما أن اغلب أعضائه لديهم الرغبة في الإبقاء على النشيد الحالي (موطلي)، مرجحين ان يأخذ الخلاف وقتاً طويلاً من أجل التوافق عليه.

وطالب أحد النواب الشعراء اعتماد قصيدته هو كنشيد وطني بديلاً عن النشيد الحالي ما أثار تحفظ لجنة الثقافة كونها لم تناقش قصيدته داخل اللجنة في وقت سابق.

وكان المجلس قد صوت يوم الخميس ١٢ تموز الماضي ٢٠١٢ من حيث المبدأ على استمرار قراءة مقترح قانون النشيد الوطني، الاقدم من لجنة الثقافة والإعلام بعد الانتهاء من القراءة الأولى له والذي يهدف إلى استكمال رموز السيادة العراقية والتعبير عن عظمة الوطن وحضارته وتاريخه واحترام لرموزه الثقافية، بحسب القانون.

يقول رئيس لجنة الثقافة البرلمانية علي الشلاه لـ "المدى"، "ان البعض من أعضاء المجلس لم يكونوا على معرفة بأن

داخل مجلس النواب أرادوا إدخال قصائد تخصهم". لافتة إلى أن القانون يحتاج إلى توافقات سياسية لكن مجلس النواب صوت على القانون من حيث المبدأ".

من جهته، أشار النائب عن التحالف الكردستاني حما خليل، إلى ان تحالفه يريد "بيتاً شعرياً واحداً يكتب باللغة الكردية في آخر القصيدة التي سوف يصوت عليها مجلس النواب لتكون نشيداً وطنياً ورسمياً للعراق"، منوهاً أن من الضروري تواجد اللغات الأخرى في النشيد الجديد".

أما النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي فقد أعلن لـ "المدى"، أن تحالفه ينظر إلى طلب التحالف الكردستاني بكتابة البيت الأخير من النشيد الوطني



مجلس النواب... (أرشيف)

باللغة الكردية بأنه "أمر مخالف للدستور، لأنه "قانون" وبحسب الدستور القانون يكتب باللغة العربية".

وأوضح الأعرجي أن "هذا القانون سيكون موضع نزاع وخلاف في داخل مجلس النواب لاسيما أن اغلب أعضاء مجلس النواب لديهم الرغبة في الإبقاء على نشيد موطلي".

إلى ذلك بين النائب عن القائمة العراقية مطنر السامرائي أن "من المفروض تأسيس دولة مؤسسات قبل إقرار قانون النشيد الوطني يقتنع به العربي والكردي والتركماني والمسيحي".

ويرى أن "التصويت على النشيد الوطني في هذا الوقت بالذات أمر غير صحيح".

وتساءل السامرائي "لماذا لا نقبل قصيدة جميلة جداً".

وجمعت القائمة العراقية، أكثر من خمسين توقيعاً لرفض النشيد الوطني الجديد والإبقاء على النشيد الحالي، من أجل إدراج قصيدة احد أعضائها ضمن الأناشيد المرشحة للتصويت.

ويين عضو مجلس النواب عن القائمة النواب وتمت الموافقة على هذا الطلب زيدان وهو أحد نواب القائمة العراقية جمع توقيع أكثر من خمسين نائباً من أجل إدراج قصيدته ضمن ثلاث قصائد أخرى تعرضها للمناقشة داخل مجلس النواب وتمت الموافقة على هذا الطلب من قبل هيئة رئاسة البرلمان".

ويخص مقترح قانون النشيد الوطني الذي قدمته لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية يوم ٢٠١٢/٧/١٢ على اختيار ثلاثة نصوص شعرية لتكون نشيداً وطنياً ورسمياً للبلاد وهي قصيدة للجواهري وأخرى للسياب وأخرى لمهدي البصير، ويتضمن النشيد بيتاً باللغة الكردية ويختتم بعبارة "عاش العراق" باللغات الأربع "العربية، والكردية، والتركمانية، والسريانية" علماً ان المادة (١٢) من الدستور العراقي تنص.. اولاً: ينظم بقانون، علم العراق وشعاره ونشيدته الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي.

ويذكر أن أنشودة (موطلي) هي للشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان وألحان الموسيقار اللبناني محمد فليفل، وتم اعتمادها كنشيد للعراق من قبل القوات الأميركية عام ٢٠٠٣.

لم يلتق المرجعيات الدينية وزير الدفاع الإيراني في زيارة غير رسمية للنجف

بغداد / المدى

الأول (٢٠١٢) العتبة المقدسة للإمامين العسكريين في مدينة سامراء شمال العاصمة بغداد، كما التقى رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وتأتي زيارة وحيدى بعد يوم واحد من إعلان الحكومة العراقية عن السماح لطائرة شحن إيرانية بالتوجه إلى سوريا بعد تفقيشها في مطار بغداد الدولي، والتأكد من عدم نقلها أسلحة إلى دمشق.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة النجف لؤي الياسري في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن وزير الدفاع الإيراني احمد وحيدى وصل، ظهر امس، إلى النجف في زيارة خاصة، لافتاً إلى أنها تهدف إلى زيارة العتبات المقدسة.

وأضاف الياسري أن "زيارة وحيدى لا تتضمن أي نشاطات سياسية أو لقاءات رسمية". وفي السياق نفسه، أكد مصدر مقرب من المرجعية الدينية في النجف في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن وزير الدفاع الإيراني لن يلتقي مراجع الدين في المحافظة".

شهدت النجف إجراءات أمنية إضافية تزامناً مع زيارة الوزير الإيراني للمدينة.

وكان وزير الدفاع الإيراني احمد وحيدى قد وصل إلى بغداد أول أمس الأربعاء ٣ تشرين الأول المشترك وآخر تطورات المنطقة أبرزها الأزمة السورية.

AL - MADA  
General Political Daily  
Issued by : Al - Mada  
Establishment for Mass  
Media, culture & Art

طبع بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير: فخري كريم  
المدير العام: غادة العاملي  
رئيس التحرير التنفيذي: عدنان حسين  
نائب رئيس التحرير: علي حسين  
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي  
المدير الفني: خالد خضير  
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع  
مكاتبنا: بغداد/ كردستان / دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص  
فاكس: ٢٢٢٢٢٨٩  
بيروت، الحمرا شارع ليون  
بناية منصور، الطابق الأول  
تليفاكس: ٧٥٢٦١٧، ٧٥٢٦١٦

بغداد، شارع أبو نواس  
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣  
بناية ١٤١  
هاتف: ٧١٧٨٥٩، ٧١٧٧٩٥

كردستان، أربيل، شارع برايتي  
دمشق، شارع كرجية حداد  
ص.ب: ٨٢٧٢٧ أو ٧٢٦٦  
هاتف: ٢٢٢٢٧٧٦ - ٢٢٢٢٧٧٥

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون